قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاها اليابان منحة قدرها ٦٤٤ر٠٠٠ر٠٠٠ ين يابانى (ستمائة وأربعة وأربعون مليون ين يابانى) للمساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة والموقعة بالقاهرة بتاريخ ١٢ يناير ١٩٨٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاها اليابان منحة قدرها ٦٤٤ر٠٠٠ر٠٠٠ ين يابانى (ستمائة وأربعة وأربعون مليون ين يابانى) للمساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٢ يناير ١٩٨٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ شعبان سنة ١٤٠٨ (٢ ابريل سنة ١٩٨٨) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٨ رمضان سنة ١٤٠٨ الموافق ٤ مايو سنة ١٩٨٨

القـاهرة فى ١٢ يناير ١٩٨٨

صاحب السعادة

دكتور / موريس مكرم الله

أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعـاون بين البلدين ، وأن اقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التاليـة :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة (المشار اليه فيما بعد بـ « المشروع ») بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقـا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بهـا ، منحة تصل قيمتها الى سـتمائة وأربعة وأربعين مليون ين (٦٤٤ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) ، (والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحاليـة وبين ٣١ مارس ١٩٨٨ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجـل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند اسـتخدامها فى الترتيبات الحالية الأشـخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حـالة الرعايا اليابانيين ، والأشـخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون فى حالة الرعايا المصريين) .

(أ) معدات طبية وأثاثات طبية لازمة لتنفيد المشروع وخدمات لازمة لتركيبها بداخله .

(ب) خدمات لازمة لشراء المنتجات المشار اليها فى (أ) أعلاه ، و

(جـ) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشـار اليها فى (أ) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة فى (أ) و (ب) و (جـ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ ــ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السـلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليها فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ ــ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة باداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لمـا نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار اليها فيما يلى بـ «العقود التى تم اقرارها») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحـد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السـلطة التى تحددها (ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات باذن اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ ــ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها .

(جـ) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لاداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها ، طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .

(د) ضمان أن تتم صيانة المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة بكفـاءة وفعالية فى تنفيذ المشروع ؛ و

(هـ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحـة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشـأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

واتشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القـانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وأننى لانتهز هذه الفرصة لاجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض

عن اليـابان لدى

جمهورية مصر العربية

السيد / **هيروشى هاشيموتو**

القاهرة فى ١٢ يناير ١٩٨٨

صاحب السعادة

السيد / هيروشى هاشيموتو

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالاحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة المشار اليه فيما بعد بـ « المشروع » بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها الى ستمائة وأربعة وأربعين مليون ين (٦٤٤ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) ، (والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٨٨ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون

الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون فى حالة الرعايا المصريين .

(أ) معدات طبية وأثاثات طبية لازمة لتنفيذ المشروع وخدمات لازمة لتركيبها بداخله .

(ب) خدمات لازمة لشراء المنتجات المشار اليها فى (أ) أعلاه ، و

(جـ) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار اليها فى (أ) أعلاه الى موانى فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) اعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة فى (أ) و (ب) و (جـ) من الفقرة الفرعية (١) اعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار اليها فى الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار اليها فيما يلى بـ « العقود التى تم اقرارها ») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر

العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لهـا بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عنـدما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربيـة أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليـابانى من حكومة اليـابان والقيام بالدفع لارعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقـود التى تم اقرارها . ويتم الاتفـاق على التفاصيل الاجرائيـة الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خـلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضـمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقـل الداخلى للمنتجـات المشتراه فى نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعاية اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهـورية مصر العربيـة ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجـات والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها .

(ج) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية

لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم ابرارها ، طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .

(د)ضمان أن تتم صيانة المنتجات المشتراه فى نطاق المنحة بكفاءة وفعالية فى تنفيذ المشروع ، و

(هـ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق

بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وأننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة للتعاون الدولى

دكتور / موريس مكرم الله

وزارة الخارجية

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاه اليابان منحه قدرها ٦٤٤ مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧ ؛

قـرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تتيح بمقتضاه اليابان منحة قدرها ٦٤٤ مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٨/٥/٢٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد